

الكرامة الإنسانية في الفضاء الافتراضي: دراسة في النظام الجزائري والفرنسي

Human dignity in cyberspace: A study of the Algerian and French systems

حوالف حليلة

درا عبد الهادي*

مخير القانون الخاص الاساسي، كلية الحقوق

مخير حقوق الانسان الحريات الاساسية، كلية

والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان

الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد،

تلمسان

Halima.houalef@univ-tlemcen.dz

abdelhadi.derrar@univ-tlemcen.dz

تاريخ نشر المقال: 2026 /09 /22

تاريخ قبول المقال: 2026 /08 /16

تاريخ إرسال المقال: 2026 /04 /22

الملخص:

شهد الفضاء الافتراضي تحولاً جذرياً في التفاعلات الإنسانية، مما أثار تحديات جديدة لحماية الكرامة الإنسانية. يحلل هذا البحث نظرية الكرامة الإنسانية في سياق الفضاء الافتراضي، مع التركيز على التشريع الجزائري ومقارنته بالتطورات القانونية الفرنسية، لا سيما قرار مجلس الدولة الفرنسي في نوفمبر 2025 بشأن تقنيات التزييف العميق (Deepfake). يهدف البحث إلى تقييم مدى كفاية الآليات القانونية الحالية في الجزائر لمواجهة هذه التحديات. توصلت الدراسة إلى أن الكرامة الإنسانية تُعد ركيزة أساسية للنظام العام، وأن الفضاء الافتراضي بخصائصه الفريدة (اللامحدودية، السرعة، إخفاء الهوية) يزيد من صعوبة حماية الحقوق الشخصية. كما أن تقنيات التزييف العميق تمثل تهديداً خطيراً للشرف والاعتبار. يوصي البحث بتحديث التشريع الجزائري، وتعزيز دور سلطات الضبط الإداري، وتطوير آليات تقنية وقانونية، بالإضافة إلى التوعية والتعاون الدولي لضمان حماية شاملة وفعالة للكرامة الإنسانية في العصر الرقمي.

الكلمات المفتاحية: الكرامة الإنسانية، الفضاء الافتراضي، التزييف العميق، التشريع الجزائري، الضبط الإداري، المسؤولية القانونية.

Abstract:

The virtual space has witnessed a radical transformation in human interactions, posing new challenges to the protection of human dignity. This research analyzes the theory of human dignity in the context of the virtual space, focusing on Algerian legislation and comparing it with

الكرامة الإنسانية في الفضاء الافتراضي: دراسة في النظام الجزائري والفرنسي

French legal developments, particularly the French Council of State's decision in November 2025 regarding Deepfake technologies. The study aims to assess the adequacy of current legal mechanisms in Algeria to address these challenges. The research concludes that human dignity is a fundamental pillar of public order, and the virtual space, with its unique characteristics (boundlessness, speed, anonymity), increases the difficulty of protecting personal rights. Deepfake technologies also pose a serious threat to honor and reputation. The research recommends updating Algerian legislation, strengthening the role of administrative control authorities, developing technical and legal mechanisms, in addition to awareness and international cooperation to ensure comprehensive and effective protection of human dignity in the digital age.

Keywords: Human Dignity, Virtual Space, Deepfake, Algerian Legislation, Administrative Control, Legal Responsibility.

المقدمة:

شهدت العقود الأخيرة تحولاً جذرياً في طبيعة التفاعلات الإنسانية والمجتمعية، مع بزوغ الفضاء الافتراضي كساحة جديدة للحياة اليومية. لم يعد هذا الفضاء مجرد امتداد للواقع المادي، بل أصبح يشكل واقعاً موازياً له خصائصه وتحدياته الفريدة. في خضم هذا التحول، برزت قضايا جوهرية تتعلق بحماية الحقوق والحريات الأساسية، وفي مقدمتها الكرامة الإنسانية، التي تُعد حجر الزاوية في بناء المجتمعات العادلة والمنصفة. إن مفهوم الكرامة الإنسانية، الذي طالما ارتبط بالوجود المادي للفرد وحمايته من الانتهاكات المباشرة، يواجه اليوم تحديات غير مسبقة في البيئة الرقمية، حيث تتلاشى الحدود وتتعدد أشكال التعبير والتفاعل.

تاريخياً، ترسخ مفهوم الكرامة الإنسانية في الفقه القانوني والإداري، خاصة في القانون الفرنسي، من خلال قرارات قضائية محورية مثل قرار مجلس الدولة الفرنسي في قضية "MORSANG-SUR-ORGE" عام 1995، الذي اعتبر الكرامة الإنسانية ركناً رابعاً للنظام العام. هذا الترسخ يؤكد على الأهمية القصوى لهذا المبدأ في صون حقوق الأفراد وحماية المجتمع. ومع ذلك، فإن التطورات التكنولوجية المتسارعة، وظهور تقنيات مثل "التزييف العميق" DEEPFAKE، التي تنتج محتوى رقمي يمس بشرف الأشخاص ويحط من قدرهم، قد فرضت ضرورة إعادة النظر في نطاق تطبيق هذا المفهوم ليشمل الفضاء الافتراضي. لقد جاء قرار مجلس الدولة الفرنسي في نوفمبر 2025 ليوسع هذا المفهوم بشكل صريح، مؤكداً أن استخدام تقنيات التزييف العميق لإنتاج محتوى مسيء يمثل إخلالاً جسيماً بالكرامة الإنسانية، ويستوجب تدخل سلطات الضبط الإداري لغلقه أو حجبهِ فوراً. هذا القرار يعكس تحولاً نوعياً في فهم النظام العام الأخلاقي، الذي لم يعد محصوراً في "الشارع" بل امتد ليشمل "المنصات" الرقمية التي يرتادها الجمهور.

الكرامة الإنسانية في الفضاء الافتراضي: دراسة في النظام الجزائري والفرنسي

تشير هذه التطورات إشكالية محورية تتمثل في: إلى أي مدى تتوافق الآليات القانونية الحالية، خاصة في التشريع الجزائري، مع التحديات الجديدة التي يفرضها الفضاء الافتراضي وتقنيات التزييف العميق على حماية الكرامة الإنسانية؟ وما هي سبل تعزيز هذه الحماية في ظل التوسع المستمر للفضاء الرقمي؟

يهدف هذا البحث إلى تحليل نظرية الكرامة الإنسانية في سياق الفضاء الافتراضي، مع التركيز على التشريع الجزائري والمقارنة مع التطورات القانونية في فرنسا، لا سيما قرار مجلس الدولة الأخير. سيتناول البحث التأصيل الفلسفي والقانوني للكرامة الإنسانية، وطبيعة الفضاء الافتراضي وتحدياته، ثم ينتقل إلى دراسة آليات الضبط الإداري والمسؤولية القانونية عن انتهاك الكرامة الرقمية. سيتم تقسيم البحث إلى مبحثين رئيسيين، يتناول كل منهما مطلبين، وكل مطلب يضم فرعين، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: التأصيل الفلسفي والقانوني لنظرية الكرامة الإنسانية في الفضاء الافتراضي

المبحث الثاني: آليات الضبط الإداري والمسؤولية القانونية عن انتهاك الكرامة الرقمية

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، لتحليل النصوص القانونية والقرارات القضائية، ومقارنة التجارب الجزائرية والفرنسية في هذا المجال، بهدف تقديم رؤية شاملة وعميقة حول سبل حماية الكرامة الإنسانية في العصر الرقمي.

المبحث الأول: التأصيل الفلسفي والقانوني لنظرية الكرامة الإنسانية في الفضاء الافتراضي

يشتمل المبحث على تقديم يتناول النقاط التي يتم عرضها ضمنه وفق التقسيم إلى مطالب.

المطلب الأول: مفهوم الكرامة الإنسانية كعنصر في النظام العام

يكتب تقديم يبين محتوى المطلب والنقاط التي يتناولها.

أولاً: التطور التاريخي - من قرار Morsang-sur-Orge إلى الفضاء الرقمي

تُعد الكرامة الإنسانية من أسمى القيم التي سعت الحضارات والمجتمعات إلى حمايتها وصونها، وقد تجلّى هذا الاهتمام في مختلف المواثيق الدولية والداستير الوطنية. في الفقه القانوني الفرنسي، اكتسب مفهوم الكرامة الإنسانية بعداً خاصاً كأحد مكونات النظام العام، وذلك بفضل قرار مجلس الدولة الفرنسي الشهير في

الكرامة الإنسانية فى الفضاء الافتراضى: دراسة فى النظام الجزائرى والفرنسى

قضية MORSANG-SUR-ORGE الصادر بتاريخ 27 أكتوبر 1995¹. هذا القرار، الذى يتعلق بحظر عرض "رمى الأقزام"، رسخ مبدأ أن احترام الكرامة الإنسانية يُعد من المقتضيات الأساسية للنظام العام، حتى لو كان النشاط يتم بموافقة الشخص المعنى. لقد أكد مجلس الدولة فى هذا القرار على أن السلطة الإدارية يحق لها، بل يجب عليها، اتخاذ التدابير اللازمة لمنع أى نشاط يمس بالكرامة الإنسانية، حتى فى غياب نص قانونى صريح يجرم هذا النشاط، وذلك استناداً إلى مبدأ الكرامة الإنسانية كقيمة عليا.

لم يقتصر تأثير قرار MORSANG-SUR-ORGE على الفقه الإدارى الفرنسى فحسب، بل امتد ليؤثر فى تطور مفهوم الكرامة الإنسانية فى سياقات قانونية أخرى، وأصبح مرجعاً أساسياً فى تحديد نطاق تدخل السلطات العامة لحماية هذه القيمة. ومع ظهور الفضاء الرقمى وتطوره المتسارع، برزت تحديات جديدة تتطلب تكييف هذا المفهوم لىواكب المستجدات التكنولوجية. فالفضاء الافتراضى، بما يتيح من حرية تعبير وتواصل غير مسبوق، أصبح أيضاً مسرحاً لانتهاكات قد تمس بالكرامة الإنسانية، مثل التشهير، التمرز الإلكتروني، ونشر المحتوى المسيء. هنا، تبرز الحاجة إلى توسيع نطاق النظام العام الأخلاقى ليشمل هذا الفضاء الجديد، وهو ما عبر عنه بوضوح قرار مجلس الدولة الفرنسى فى نوفمبر 2025 بشأن تقنيات التزييف العميق².

لقد مثل قرار نوفمبر 2025 نقطة تحول هامة، حيث وسع مجلس الدولة مفهوم "الكرامة" ليشمل المحتوى الرقمى، معتبراً أن استخدام تقنيات "التزييف العميق" DEEPFAKE لإنتاج محتوى يمس بشرف الأشخاص أو يحط من قدرهم، حتى لو كان "تعبيراً فنياً"، يمثل إخلالاً جسيماً بالكرامة الإنسانية يستوجب تدخل سلطات الضبط الإدارى لغلقه أو حجبهِ فوراً. هذا القرار يؤكد على أن النظام العام الأخلاقى لم يعد محصوراً فى "الشارع"، بل أصبح يمتد إلى "المنصات" التى يرتادها الجمهور، مما يعكس إدراكاً متزايداً لضرورة حماية الكرامة الإنسانية فى جميع أبعادها، سواء كانت مادية أو رقمية. هذا التطور يعزز فكرة أن الكرامة الإنسانية هى قيمة عالمية لا تتأثر بحدود الزمان والمكان، وتتطلب حماية مستمرة ومتكيفة مع التحديات الجديدة التى تفرضها التكنولوجيا.

¹ مجلس الدولة الفرنسى. قرار Morsang-sur-Orge، بتاريخ 27 أكتوبر 1995.

² مجلس الدولة الفرنسى. قرار بتاريخ نوفمبر 2025، بشأن تقنيات التزييف العميق والكرامة الإنسانية.

ثانيا: الكرامة الإنسانية في الدستور والتشريع الجزائري

في السياق الجزائري، تحظى الكرامة الإنسانية بمكانة دستورية وقانونية مرموقة، تعكس التزام الدولة بحماية حقوق وحريات الأفراد. ينص الدستور الجزائري لعام 2020، في ديباجته وفي العديد من مواده، على مبدأ الكرامة الإنسانية كقيمة أساسية لا يجوز المساس بها³. فالمادة 34 من الدستور، على سبيل المثال، تؤكد على أن "كرامة الإنسان مصونة"، وتجرم كل أشكال المساس بها. هذا التأكيد الدستوري يشكل الأساس الذي تبنى عليه المنظومة القانونية لحماية الكرامة الإنسانية في الجزائر.

تتجسد حماية الكرامة الإنسانية في التشريع الجزائري من خلال مجموعة من القوانين التي تجرم الأفعال التي تمس بشرف الأشخاص واعتبارهم، سواء في الفضاء المادي أو الافتراضي. يُعد قانون العقوبات الجزائري، بموجب الأمر رقم 66-156 المعدل والمتمم، من أهم هذه التشريعات، حيث يتضمن مواد تجرم القذف والسب والتشهير، والتي يمكن تطبيقها على الانتهاكات التي تحدث في الفضاء الافتراضي⁴. كما أن القانون رقم 09-04 المتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، جاء ليعزز هذه الحماية في البيئة الرقمية، حيث يحدد الأفعال المجرمة المتعلقة بالمساس بالحياة الخاصة والبيانات الشخصية عبر شبكات الاتصال، ويفرض عقوبات على مرتكبيها⁵.

وعلى الرغم من وجود هذه النصوص القانونية، إلا أن التحديات التي يفرضها الفضاء الافتراضي، خاصة مع ظهور تقنيات متطورة مثل التزييف العميق، تتطلب مراجعة مستمرة وتكييفاً للتشريعات القائمة. فالمسؤولية الجزائية عن جرائم التزييف العميق، على سبيل المثال، لا تزال قيد الدراسة والتطوير في العديد من الأنظمة القانونية، بما في ذلك النظام الجزائري، لضمان فعالية الحماية⁶. إن التوسع في مفهوم النظام العام ليشمل الفضاء الرقمي، كما حدث في التجربة الفرنسية، قد يوفر إطاراً إضافياً للضبط الإداري والتدخل السريع لحماية الكرامة الإنسانية من الانتهاكات التي قد لا تغطيها النصوص الجزائية التقليدية بشكل كامل.

³ الدستور الجزائري لعام 2020.

⁴ الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966، المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم

⁵ القانون رقم 09-04 المؤرخ في 5 أغسطس 2009، المتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها.

⁶ مكطوف صابرين جاسم. "المسؤولية الجزائية عن جرائم التزييف العميق - دراسة مقارنة". رسالة ماجستير، جامعة ميسان،

الكرامة الإنسانية في الفضاء الافتراضي: دراسة في النظام الجزائري والفرنسي

هذا يتطلب من المشرع الجزائري مواكبة هذه التطورات لضمان حماية شاملة وفعالة للكرامة الإنسانية في ظل التحولات الرقمية المتسارعة.⁷

المطلب الثاني: طبيعة الفضاء الافتراضي وتحديات حماية الكرامة

يكتب تقديم يبين محتوى المطلب والنقاط التي يتناولها.

أولاً: خصائص الفضاء الافتراضي وتأثيرها على الحقوق الشخصية

يتميز الفضاء الافتراضي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن الفضاء المادي، وتلقي بظلالها على طبيعة التفاعلات فيه، وبالتالي على حماية الحقوق الشخصية، ومن أبرز هذه الخصائص: اللامحدودية والانتشار الواسع، حيث تتجاوز المعلومات الحدود الجغرافية وتصل إلى جمهور عريض في وقت قياسي، مما يجعل من الصعب التحكم في انتشار المحتوى المسيء بمجرد نشره. كما يتميز بـ السرعة الفائقة في تداول المعلومات، مما يقلل من فرص التدخل السريع لوقف الانتهاكات أو التخفيف من آثارها. بالإضافة إلى ذلك، فإن إمكانية إخفاء الهوية أو انتحالها تزيد من صعوبة تحديد المسؤولين عن الانتهاكات، مما يشجع على ارتكابها ويضعف آليات الردع.⁸

تؤثر هذه الخصائص بشكل مباشر على حماية الحقوق الشخصية، بما في ذلك الحق في الكرامة والشرف والاعتبار. فسهولة نشر المعلومات، سواء كانت صحيحة أو كاذبة، والقدرة على التلاعب بها، تجعل الأفراد عرضة للتشهير والقذف والتنمر الإلكتروني. كما أن غياب الرقابة المباشرة في كثير من الأحيان، وصعوبة تطبيق القوانين الوطنية على شبكة عالمية، يمثل تحدياً كبيراً للسلطات القضائية والإدارية في فرض الحماية اللازمة. وقد أدت هذه التحديات إلى ظهور مفهوم "الفضاء العمومي الافتراضي" الذي أصبح يشكل ساحة جديدة للتعبير والتفاعل، ولكنه في الوقت نفسه يطرح تساؤلات حول المواطنة الرقمية وحماية الحقوق في هذا الفضاء.⁹

⁷ تركي ليلي. "فعالية التحول الرقمي في حوكمة الإدارة والتحديات القانونية في الجزائر". مجلة الحقوق والعلوم السياسية،

2025. ص 203

⁸ بوشلاغم زينب. "التفاعل الاجتماعي في الجماعات الافتراضية". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2018.

⁹ صحراوي جهاد. "تمثيلات الهوية الافتراضية للمجتمع الجزائري عبر الفضاء العمومي الرقمي". أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة،

2023. ص 66

الكرامة الإنسانية في الفضاء الافتراضي: دراسة في النظام الجزائري والفرنسي

إن التفاعل الاجتماعي في الجماعات الافتراضية، والذي يتميز أحياناً بعدم الكشف عن الهوية، يعطي أهمية للهوية الاجتماعية بدلاً من الهوية الشخصية، مما قد يؤدي إلى تداعيات سلبية على الأفراد المستهدفين بالانتهاكات. فالتأثير النفسي والاجتماعي للمحتوى المسيء في الفضاء الافتراضي قد يكون أشد وطأة من الانتهاكات في الفضاء المادي، نظراً لسهولة الانتشار وصعوبة الإزالة الكاملة للمحتوى من الشبكة. لذا، فإن فهم هذه الخصائص وتأثيراتها يُعد خطوة أساسية نحو تطوير آليات قانونية وتقنية فعالة لحماية الكرامة الإنسانية في هذا الفضاء المعقد.¹⁰

ثانياً: مخاطر تقنيات التزييف العميق Deepfake على الشرف والاعتبار

تُعد تقنيات "التزييف العميق" DEEPFAKE من أبرز التحديات التكنولوجية التي تواجه حماية الكرامة الإنسانية والشرف والاعتبار في الفضاء الافتراضي. تعتمد هذه التقنيات على الذكاء الاصطناعي والتعلم العميق لإنشاء مقاطع فيديو أو صور أو تسجيلات صوتية مزيفة تبدو واقعية بشكل مدهش، حيث يمكن من خلالها استبدال وجه شخص بوجه آخر، أو تزييف كلام لم يقله، أو حتى إنشاء مشاهد كاملة غير حقيقية. إن خطورة هذه التقنيات تكمن في قدرتها على التلاعب بالواقع وتشويه الحقائق، مما يفتح الباب أمام انتهاكات جسيمة للحقوق الشخصية.

تتعدد مخاطر التزييف العميق على الشرف والاعتبار، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر: التشهير والابتزاز، حيث يمكن استخدام هذه التقنيات لإنشاء محتوى إباحي مزيف أو مواقف محرجة لشخصيات عامة أو أفراد عاديين، بهدف التشهير بهم أو ابتزازهم. كما يمكن استخدامها في نشر المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة، مما يؤثر على الرأي العام ويهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وفي سياق الكرامة الإنسانية، فإن المحتوى الناتج عن التزييف العميق يمكن أن يحط من قدر الأشخاص، ويسبب لهم أضراراً نفسية واجتماعية بالغة، حتى لو كان الهدف المعلن هو "التعبير الفني".

إن التحدي الأكبر الذي يواجهه القانون في مواجهة التزييف العميق هو صعوبة التمييز بين المحتوى الحقيقي والمزيف، مما يجعل من الصعب إثبات الجريمة وتحديد المسؤولية. ففي كثير من الأحيان، يكون المحتوى المزيف مقنعاً لدرجة يصعب على العين المجردة اكتشاف تزييفه، مما يتطلب خبرات تقنية متخصصة. هذا الوضع يستدعي تطوير آليات قانونية وتقنية جديدة لمكافحة هذه الظاهرة، بما في ذلك تجريم

¹⁰ بن دراج فيصل. "الفضاء الافتراضي فضاء سياسي جديد: حالة الحراك الشعبي في الجزائر". مجلة الدراسات والبحوث القانونية، 2023. ص59

الكرامة الإنسانية في الفضاء الافتراضي: دراسة في النظام الجزائري والفرنسي

إنتاج ونشر المحتوى المزيف الذي يمس بالكرامة الإنسانية، وتوفير سبل فعالة لإزالة هذا المحتوى وحماية الضحايا. إن قرار مجلس الدولة الفرنسي في نوفمبر 2025، الذي اعتبر التزييف العميق الذي يمس بالشرف إخلالاً جسيماً بالكرامة الإنسانية، يمثل خطوة هامة في هذا الاتجاه، ويؤكد على ضرورة تكييف القوانين لمواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها التكنولوجيا¹¹

المبحث الثاني: آليات الضبط الإداري والمسؤولية القانونية عن انتهاك الكرامة الرقمية

يشتمل المبحث على تقديم يتناول النقاط التي يتم عرضها ضمنه وفق التقسيم إلى مطالب.

المطلب الأول: سلطات الضبط الإداري في مواجهة المحتوى الرقمي المهيّن

يكتب تقديم يبين محتوى المطلب والنقاط التي يتناولها.

أولاً: التدابير الوقائية الحجب، الغلق، الرقابة في التشريع الجزائري

تضطلع سلطات الضبط الإداري في الجزائر بدور حيوي في حماية النظام العام، والذي يشمل الأمن العام والصحة العامة والسكينة العامة، ويمتد ليشمل الأخلاق العامة والآداب. ومع التوسع الهائل للفضاء الافتراضي، برزت الحاجة إلى تكييف آليات الضبط الإداري لمواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها المحتوى الرقمي، خاصة ذلك الذي يمس بالكرامة الإنسانية. يهدف الضبط الإداري إلى اتخاذ تدابير وقائية لضمان احترام القوانين وحماية المصالح العامة، بما في ذلك حماية الأفراد من المحتوى المهيّن أو المسيء.¹²

في التشريع الجزائري، تنتزع صلاحيات الضبط الإداري على عدة هيئات ومؤسسات، وتتضمن مجموعة من التدابير الوقائية التي يمكن اتخاذها في مواجهة المحتوى الرقمي المهيّن. من أبرز هذه التدابير: الحجب، والذي يعني منع الوصول إلى مواقع إلكترونية أو تطبيقات معينة تنشر محتوى غير قانوني أو يمس بالنظام العام. وقد نصت بعض التشريعات، وإن بشكل غير مباشر، على إمكانية اتخاذ مثل هذه الإجراءات في حالات معينة، خاصة تلك المتعلقة بالجرائم المعلوماتية. أما الغلق، فيمكن أن يشمل غلق حسابات أو

¹¹ مجلس الدولة الفرنسي. قرار بتاريخ نوفمبر 2025، بشأن تقنيات التزييف العميق والكرامة الإنسانية

¹² حمدي عبد القادر. "ميكانيزمات الضبط الإداري في التشريع الجزائري". مجلة البحوث القانونية، 2023. ص 223

الكرامة الإنسانية في الفضاء الافتراضي: دراسة في النظام الجزائري والفرنسي

صفحات على منصات التواصل الاجتماعي أو حتى مواقع إلكترونية بالكامل إذا ثبت أنها تستخدم لنشر محتوى يمس بالكرامة الإنسانية أو يحرض على الكراهية والتمييز.¹³

تُعد الرقابة على المحتوى الرقمي من التدابير الوقائية الأخرى، وإن كانت تثير جدلاً واسعاً حول حدود حرية التعبير. ومع ذلك، فإن الرقابة اللاحقة، التي تتم بعد نشر المحتوى، تهدف إلى إزالة المحتوى المخالف للقانون أو الذي يمس بالكرامة الإنسانية. وقد نص القانون رقم 04-09 المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها على بعض الآليات التي تمكن السلطات من التدخل في هذا الشأن¹⁴. ومع ذلك، فإن فعالية هذه التدابير في الفضاء الافتراضي لا تزال تواجه تحديات كبيرة، نظراً لسهولة انتشار المحتوى وصعوبة تتبعه، مما يستدعي تعزيز التعاون الدولي وتطوير آليات تقنية وقانونية أكثر فعالية لمواجهة هذه الظاهرة.

ثانياً: قراءة في قرار مجلس الدولة الفرنسي 2025 وأثره على مفهوم النظام العام الأخلاقي

يمثل قرار مجلس الدولة الفرنسي الصادر في نوفمبر 2025 بشأن تقنيات "التزييف العميق" DEEPFAKE علامة فارقة في تطور مفهوم النظام العام الأخلاقي، وتوسيع نطاقه ليشمل الفضاء الافتراضي. لقد جاء هذا القرار ليؤكد على أن الكرامة الإنسانية، التي رسخها قرار MORSANG-SUR-ORGE كركيزة أساسية للنظام العام، لا تقتصر على الحماية في الفضاء المادي، بل تمتد لتشمل الحماية في البيئة الرقمية هذا التوسع يعكس إدراكاً متزايداً من قبل القضاء الإداري الفرنسي لضرورة مواكبة التحديات التي تفرضها التكنولوجيا الحديثة على القيم الأساسية للمجتمع.

تكمن أهمية هذا القرار في عدة جوانب: أولاً، تأكيداً على أن المحتوى الرقمي يمكن أن يمس بالكرامة الإنسانية بنفس القدر الذي يمسها به المحتوى المادي، وبالتالي يستوجب نفس مستوى الحماية. ثانياً، تحديد تقنيات التزييف العميق كأداة خطيرة يمكن أن تستخدم للمساس بالشرف والاعتبار، حتى لو كانت تحت غطاء "التعبير الفني". هذا التحديد يضع حداً للجدل حول حرية التعبير المطلقة في الفضاء الرقمي، ويؤكد على أن هذه الحرية ليست مطلقة وتخضع لقيود تهدف إلى حماية حقوق الآخرين وكرامتهم. ثالثاً، منح سلطات الضبط الإداري صلاحية التدخل الفوري لغلق أو حجب المحتوى الذي يمثل إخلالاً جسيماً بالكرامة

¹³ آيت عودية، سليم. "الضبط الإداري للشبكات الاجتماعية الإلكترونية". جامعة باتنة، 2019. ص 96

¹⁴ القانون رقم 04-09 المؤرخ في 5 أغسطس 2009، المتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات

الإعلام والاتصال ومكافحتها

الكرامة الإنسانية في الفضاء الافتراضي: دراسة في النظام الجزائري والفرنسي

الإنسانية، مما يوفر آلية سريعة وفعالة لمواجهة الانتهاكات في الفضاء الافتراضي، والتي تتطلب استجابة سريعة نظراً لسرعة انتشارها.¹⁵

لقد أحدث هذا القرار تحولاً في مفهوم النظام العام الأخلاقي، حيث لم يعد مقتصرًا على حماية الفضاء العام المادي الشارع، بل امتد ليشمل الفضاء العام الرقمي المنصات. هذا يعني أن السلطات الإدارية أصبحت تملك أدوات قانونية أقوى للتدخل في المحتوى الرقمي الذي يهدد الكرامة الإنسانية، مما يعزز من حماية الأفراد في هذا الفضاء. يمكن اعتبار هذا القرار بمثابة دعوة للمشرعين في الدول الأخرى، بما في ذلك الجزائر، لإعادة النظر في تشريعاتهم وتكييفها لتوفير حماية مماثلة للكرامة الإنسانية في الفضاء الافتراضي، خاصة في ظل التطور المستمر لتقنيات الذكاء الاصطناعي التي قد تفرز أشكالاً جديدة من الانتهاكات.¹⁶

المطلب الثاني: المسؤولية القانونية والجزاءات المترتبة على المساس بالكرامة

الافتراضية

يكتب تقديم يبين محتوى المطلب والنقاط التي يتناولها.

أولاً: المسؤولية الجزائية والمدنية في القانون الجزائري

تُعد المسؤولية القانونية، بشقيها الجزائي والمدني، الركيزة الأساسية لضمان حماية الحقوق والحريات، بما في ذلك الكرامة الإنسانية، في مواجهة الانتهاكات. في التشريع الجزائري، تنوزع هذه المسؤولية على عدة نصوص قانونية تهدف إلى ردع مرتكبي الأفعال التي تمس بالشرف والاعتبار، وتعويض المتضررين. ففي الجانب الجزائي، يتضمن قانون العقوبات الجزائري أحكاماً تجرم الأفعال التي تمس بالكرامة الإنسانية بشكل مباشر أو غير مباشر، مثل القذف والسب والتشهير. هذه الجرائم، التي كانت تُرتكب تقليدياً في الفضاء المادي، أصبحت اليوم أكثر انتشاراً في الفضاء الافتراضي، مما يستدعي تطبيق هذه النصوص على الانتهاكات الرقمية.

بالإضافة إلى قانون العقوبات، جاء القانون رقم 04-09 المتعلق بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها ليعزز الحماية الجزائية في البيئة الرقمية. هذا القانون يجرم مجموعة من الأفعال التي تمس بالمعطيات الشخصية والحياة الخاصة للأفراد، والتي يمكن أن تؤدي إلى

¹⁵ مجلس الدولة الفرنسي. قرار بتاريخ نوفمبر 2025، بشأن تقنيات التزييف العميق والكرامة الإنسانية.

¹⁶ تركي ليلي، المرجع السابق، ص 135

الكرامة الإنسانية في الفضاء الافتراضي: دراسة في النظام الجزائري والفرنسي

المساس بكرامتهم. فعلى سبيل المثال، تجريم الدخول غير المشروع إلى أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، أو نشر معلومات تمس بالحياة الخاصة، يهدف إلى حماية الأفراد من الانتهاكات الرقمية التي قد تؤثر على كرامتهم. وتتراوح العقوبات المقررة لهذه الجرائم بين الغرامات المالية والعقوبات السالبة للحرية، حسب جسامة الفعل والضرر المترتب عليه.

أما في الجانب المدني، فإن المسؤولية تترتب على كل فعل يسبب ضرراً للغير، ويلزم مرتكبه بالتعويض. فإذا نتج عن المساس بالكرامة الإنسانية في الفضاء الافتراضي ضرر مادي أو معنوي، يحق للمتضرر المطالبة بالتعويض أمام القضاء المدني. وتطبق في هذا الشأن القواعد العامة للمسؤولية المدنية المنصوص عليها في القانون المدني الجزائري. ويشمل التعويض عن الضرر المعنوي، والذي قد يكون ناتجاً عن التشهير أو الإساءة إلى السمعة، وهو ما يتناسب مع طبيعة الانتهاكات التي تحدث في الفضاء الافتراضي. ومع ذلك، فإن تحديد قيمة التعويض عن الضرر المعنوي يظل من التحديات التي تواجه القضاء، ويتطلب تقديراً دقيقاً للضرر الذي لحق بالضحية.

ثانياً: آفاق الحماية القانونية في ظل الذكاء الاصطناعي

يشكل التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي، وما يفرزه من تقنيات متقدمة مثل التزييف العميق، تحدياً كبيراً للمنظومات القانونية التقليدية، ويستدعي إعادة التفكير في آفاق الحماية القانونية للكرامة الإنسانية. فبينما توفر هذه التقنيات فرصاً هائلة في مجالات متعددة، فإنها تحمل في طياتها أيضاً مخاطر جسيمة على الحقوق الأساسية للأفراد، خاصة فيما يتعلق بالخصوصية، الشرف، والاعتبار. إن طبيعة الذكاء الاصطناعي، التي تتسم بالتعقيد والقدرة على التعلم الذاتي، تجعل من الصعب أحياناً تحديد المسؤولية عن الأضرار التي قد تنجم عن استخدامه، مما يفرض تحديات جديدة على المشرعين والقضاة.¹⁷

في مواجهة هذه التحديات، بدأت العديد من الدول والمنظمات الدولية في استكشاف سبل تعزيز الحماية القانونية في ظل الذكاء الاصطناعي. ففي الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، هناك جهود حثيثة لوضع إطار قانوني شامل لتنظيم الذكاء الاصطناعي، يهدف إلى ضمان أن تكون هذه التقنيات موثوقة ومحترمة للحقوق الأساسية، بما في ذلك الكرامة الإنسانية. وتتضمن هذه الجهود مقترحات لتجريم استخدام الذكاء الاصطناعي لإنشاء محتوى مزيف يمس بالأفراد، وفرض التزامات على مطوري ومستخدمي هذه

¹⁷ تركي ليلي، المرجع السابق، ص 135

الكرامة الإنسانية فى الفضاء الافتراضى: دراسة فى النظام الجزائرى والفرنسى

التقنيات لضمان الشفافية والمساءلة. كما أن هناك توجهاً نحو تعزيز التعاون الدولى لمواجهة الجرائم العابرة للحدود التى ترتكب باستخدام الذكاء الاصطناعى.¹⁸

مقارنة بالتشريع الجزائرى، الذى لا يزال فى طور التكيف مع التحديات الرقمية، فإن التجارب الدولية، مثل قرار مجلس الدولة الفرنسى 2025، تقدم نموذجاً لكيفية توسيع نطاق الحماية القانونية لتشمل الفضاء الافتراضى وتقنيات الذكاء الاصطناعى. هذا القرار، الذى اعتبر التزيف العميق الذى يمس بالكرامة الإنسانية إخلالاً جسيماً بالنظام العام، يفتح الباب أمام تطوير آليات قانونية أكثر فعالية للتدخل السريع وحماية الأفراد. يتطلب الأمر من المشرع الجزائرى مراجعة شاملة للتشريعات القائمة، وتضمين أحكام صريحة تجرم الأفعال التى ترتكب باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعى وتمس بالكرامة الإنسانية، مع تحديد المسؤوليات بشكل واضح، سواء كانت مسؤولية جزائية أو مدنية. كما يجب التركيز على تعزيز القدرات التقنية والقانونية للسلطات المختصة لمواجهة هذه التحديات، وتوفير التدريب اللازم للقضاة والمدعين العامين للتعامل مع القضايا المعقدة المتعلقة بالذكاء الاصطناعى .

الخاتمة:

لقد أضحى الفضاء الافتراضى جزءاً لا يتجزأ من حياتنا المعاصرة، حاملاً معه فرصاً غير محدودة للتواصل والابتكار، وفى الوقت ذاته، تحديات جسيمة تهدد القيم الأساسية للمجتمعات، وفى مقدمتها الكرامة الإنسانية. أظهر هذا البحث أن مفهوم الكرامة الإنسانية، الذى طالما كان محورياً للأنظمة القانونية، يتطلب اليوم إعادة تعريف وتكييفاً مستمراً لىواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة، خاصة مع ظهور تقنيات مثل "التزيف العميق" DEEPFAKE التى تستطيع المساس بشرف الأفراد واعتبارهم بطرق غير مسبوقة.

لقد بينت الدراسة أن التشريع الجزائرى، على الرغم من احتوائه على نصوص دستورية وقانونية تحمي الكرامة الإنسانية وتجرم بعض أشكال المساس بها، إلا أنه لا يزال بحاجة إلى مزيد من التحديث والتطوير لمواجهة التحديات النوعية التى يفرضها الفضاء الافتراضى وتقنيات الذكاء الاصطناعى. ففي حين أن قرار مجلس الدولة الفرنسى لعام 2025 قد وسع بشكل صريح مفهوم النظام العام ليشمل المحتوى الرقمية، ومنح سلطات الضبط الإدارى صلاحيات التدخل الفورى لحماية الكرامة الإنسانية من انتهاكات التزيف العميق، فإن التجربة الجزائرية لا تزال بحاجة إلى تعزيز هذه الآليات وتوضيحها بشكل أكبر.

¹⁸ مكطوف صابرين جاسم. "المسؤولية الجزائية عن جرائم التزيف العميق - دراسة مقارنة". رسالة ماجستير، جامعة ميسان،

الكرامة الإنسانية في الفضاء الافتراضي: دراسة في النظام الجزائري والفرنسي

النتائج:

- تُعد الكرامة الإنسانية ركيزة أساسية للنظام العام، وقد تطور مفهومها ليشمل الحماية في الفضاء الافتراضي، كما يتضح من قرار مجلس الدولة الفرنسي 2025.
- يتميز الفضاء الافتراضي بخصائص اللامحدودية، السرعة، إخفاء الهوية تزيد من صعوبة حماية الحقوق الشخصية، بما في ذلك الكرامة الإنسانية، وتجعل الأفراد عرضة للانتهاكات مثل التشهير والتتبع الإلكتروني.
- تقنيات التزييف العميق تمثل تهديداً خطيراً للكرامة الإنسانية والشرف والاعتبار، وتتطلب آليات قانونية وتقنية متخصصة لمواجهتها.
- يحتوي التشريع الجزائري على إطار قانوني لحماية الكرامة الإنسانية الدستور، قانون العقوبات، قانون الجرائم المعلوماتية، لكنه بحاجة إلى تكييف وتوضيح لمواجهة التحديات الجديدة للذكاء الاصطناعي.
- تُعد آليات الضبط الإداري الحجب، الغلق، الرقابة والمسؤولية القانونية الجزائية والمدنية أدوات أساسية لحماية الكرامة الرقمية، ولكن فعاليتها تتطلب تحديثاً مستمراً وتعاوناً دولياً.

التوصيات:

- تحديث التشريع الجزائري: ضرورة مراجعة وتحديث القوانين الجزائية لتضمين أحكام صريحة وواضحة تجرم الأفعال التي تمس بالكرامة الإنسانية عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي، مثل التزييف العميق، وتحديد المسؤوليات بشكل دقيق.
- تعزيز دور سلطات الضبط الإداري: منح سلطات الضبط الإداري صلاحيات أوسع وأكثر وضوحاً للتدخل السريع والفعال في مواجهة المحتوى الرقمي المتهين، مع ضمان التوازن بين حماية الكرامة وحرية التعبير.
- تطوير آليات تقنية وقانونية: الاستثمار في تطوير آليات تقنية للكشف عن المحتوى المزيف، وتدريب الكوادر القضائية والأمنية على التعامل مع الجرائم المعلوماتية المعقدة.

الكرامة الإنسانية في الفضاء الافتراضي: دراسة في النظام الجزائري والفرنسي

• التوعية والتثقيف: إطلاق حملات توعية وتثقيف للجمهور حول مخاطر الفضاء الافتراضي وتقنيات التزييف العميق، وكيفية حماية الكرامة الإنسانية في البيئة الرقمية.

إن حماية الكرامة الإنسانية في الفضاء الافتراضي ليست مجرد مسألة قانونية، بل هي ضرورة أخلاقية واجتماعية تضمن بناء مجتمعات رقمية آمنة ومحترمة لحقوق الأفراد. يتطلب تحقيق ذلك جهوداً متضافرة من المشرعين، القضاة، الهيئات الإدارية، والمجتمع بأسره، لمواكبة التطورات التكنولوجية وصياغة مستقبل رقمي يحفظ للإنسان كرامته.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: النصوص القانونية

الدستور الجزائري لعام 1996 المعدل و المتمم بالقانون رقم 26-06 المتضمن التعديل الدستوري.

الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1966، المتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم.

القانون رقم 09-04 المؤرخ في 5 أغسطس 2009، المتضمن القواعد الخاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها.

ثانياً: الرسائل والمذكرات

بوشلاغم زينب. "التفاعل الاجتماعي في الجماعات الافتراضية". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2018.

صحراوي جهاد. "تمثيلات الهوية الافتراضية للمجتمع الجزائري عبر الفضاء العمومي الرقمي". أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2023.

مكطوف صابرين جاسم. "المسؤولية الجزائية عن جرائم التزييف العميق - دراسة مقارنة". رسالة ماجستير، جامعة ميسان، 2025.

ثالثاً: المقالات

الكرامة الإنسانية في الفضاء الافتراضي: دراسة في النظام الجزائري والفرنسي

بن دراج فيصل. "الفضاء الافتراضي فضاء سياسي جديد: حالة الحراك الشعبي في الجزائر". مجلة الدراسات والبحوث القانونية، 2023.

تركي ليلي. "فعالية التحول الرقمي في حوكمة الإدارة والتحديات القانونية في الجزائر". مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 2025.

حمدي عبد القادر. "ميكانيزمات الضبط الإداري في التشريع الجزائري". مجلة البحوث القانونية، 2023.

آيت عودية، سليم. "الضبط الإداري للشبكات الاجتماعية الإلكترونية". جامعة باتنة، 2019.

رابعاً: الإجهادات و الاحكام القضائية

مجلس الدولة الفرنسي. قرار بتاريخ نوفمبر 2025، بشأن تقنيات التزييف العميق والكرامة الإنسانية

مجلس الدولة الفرنسي. قرار MORSANG-SUR-ORGE، بتاريخ 27 أكتوبر 1995.